

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/43/Add.1
8 January 2004

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تقرير قدمته السيدة آن - ماري ليزان، الخبيرة المستقلة المعنية بالفقر المدقع

إضافة

البعثة المضطلع بها إلى اليمن*

* يُعمم الموجز بجميع اللغات. أما التقرير نفسه، المرفق بهذا الموجز، فيعمم باللغة التي قُدم بها وباللغتين الإنكليزية والعربية.

موجز

قامت الخبرة المستقلة المعنية بالفقر المدقع بزيارة إلى اليمن، بدعوة من سلطاتها، خلال الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وعقبت هذه الزيارة زيارة سابقة اضطلعت بها الخبرة المستقلة، بصفة فردية، في عام ١٩٩٩، بحيث تمكنت من الاطلاع على التقدم الذي أحرزته السلطات اليمنية في تعبئة قواها من أجل محاربة الفقر المدقع. واعتمدت الحكومة، في عام ٢٠٠٢، استراتيجية للحد من الفقر حظيت بدعم المانحين الرئيسيين، وأعدت بمشاركة مجتمع مدني متزايد الحيوية.

واستفادت الاستراتيجية من معرفة أفضل بالعوامل المسببة للفقر المدقع بفضل التحقيقات التي أمكن إجراؤها عن طريق التمويلات والمساعدة التقنية التي قدمها مانحون مثل مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتقوم الاستراتيجية على نهج يرمي في الآن نفسه إلى تعزيز المكاسب التي أتاحتها استقرار الاقتصاد الكلي، وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية مع الحرص على تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية.

غير أن السياق الاقتصادي يظل صعباً جداً نتيجة الأثر السلبي للاضطرابات الإقليمية وما صاحبها من تدني في الإيرادات السياحية وحركة الملاحة في الموانئ. وبناء عليه، لا يزال الفقر المدقع يطال عدداً مرتفعاً من اليمنيين، ومن بينهم النساء بصورة غير متناسبة.

ويشكل الإطار القانوني، وبوجه خاص الممارسات الاجتماعية المحافظة، عائقاً يحول دون تمتع النساء بحقوقهن، وتعتبر، إلى حد ما، سبب ارتفاع معدل النمو الديموغرافي، مما يعوق كل نمو في المستقبل. ويعي المجلس الوطني للمرأة، شأنه في ذلك شأن الوزارة الجديدة لحقوق الإنسان، هذا الوضع، وهما جديران بالحصول على دعم المجتمع الدولي في جهودهما الرامية إلى تقويم هذا الوضع.

وتسعى الحكومة إلى توسيع مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات وتقديم مساندتها لتنمية المجتمع المدني بالتوازي مع الانتقال إلى اللامركزية الإدارية والسياسية. وإن تمثيل المرأة تمثيلاً سياسياً أفضل من شأنه أن يساهم في تعزيز نهج جنساني فيما يتعلق بالتدابير المتخذة وطرق التنفيذ، لا سيما خفض المواليد وتحسين أثر شبكة الحماية الاجتماعية لصالح أكثر الناس فقراً. ولا يزال الاتصال بأكثر الناس فقراً منقوصاً ويتطلب جهداً إضافياً لإحاطتهم بحقوقهم وبالتدابير المتخذة لصالحهم.

ولاحظت الخبرة المستقلة أن اليمن شرع أيضاً في تنفيذ برنامج طموح لتحديث نظام الحالة المدنية فيه. إلا أنها تأسف لأن تعدد السجلات ذات الأهداف المتقاربة يؤدي إلى الازدواج، في حين أن تكلفة تسليم وثائق الهوية مرتفعة جداً بحيث لا يتسنى لأفقر الأفراد والأسر الاستفادة من هذه الخدمة العامة الأساسية. وبينت الخبرة أهمية تزويد الجميع بوثائق الهوية بهدف تأكيد هويتهم ومواطنتهم، ولكن أيضاً لتمكينهم من الوصول إلى برامج المساعدة العامة التي تقتضي منهم إبراز وثيقة هوية، أو من الادعاء أمام القضاء للحصول على حقوقهم أو الدفاع عنها.

وتذكر الخبرة المستقلة بأهمية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تكون منفصلة عن الوزارة، تؤدي وظيفة التثقيف والتنسيق.

مرفق

تقرير قدمته السيدة آن - ماري ليزان، الخبيرة المستقلة المعنية بالفقر المدقع
بشأن البعثة التي اضطلعت بها إلى اليمن (٢-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١	مقدمة
٤	٣	ألف- اعتبارات عامة
٤	٧-٤	باء- التصميم على مكافحة الفقر المدقع واستراتيجية الحد من الفقر
٥	١٥-٨	جيم- حقوق المرأة
٧	١٧-١٦	دال- الارتفاع المفرط لمعدل المواليد
٧	٢٣-١٨	هاء- مجتمع مدني نشيط
٨	٣١-٢٤	واو- شبكة الحماية الاجتماعية
١٠	٣٥-٣٢	زاي- وزارة حقوق الإنسان
١١	٣٧-٣٦	حاء- اللقاءات مع النساء الفقيرات
١١	٤١-٣٨	طاء- برنامج الأحوال المدنية
١٢	٤٢	الخلاصة
١٣	٤٧-٤٣	التوصيات
١٥		مرفق: قائمة الأشخاص الذين التقت بهم الخبيرة المستقلة

مقدمة

١- تم الاضطلاع بالبعثة بناء على دعوة من السلطات اليمنية، وتعرب الخبرة المستقلة لهذه السلطات عن خالص شكرها لحسن استقبالها. وجرت البعثة، المضطلع بها في العاصمة اليمنية، صنعاء، خلال الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتمكنت الخبرة من لقاء أعضاء من الحكومة، وموظفين مكلفين بالسياسات العامة المتعلقة بمكافحة الفقر أو بالحالة المدنية، وممثلين عن قطاع الجمعيات، ومسؤولين في الأمم المتحدة وفي المفوضية الأوروبية، تفضلوا باطلاعها على أنشطتهم وتباحثوا معها في مكافحة الفقر المدقع. كما جمعت الخبرة محادثات مع فقراء التقت بهم أثناء تنقلاتها.

٢- وتتوجه البعثة بالشكر للبعثة الدائمة لليمن لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ووزارة حقوق الإنسان، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، السيد جيمس راولي، وزملائه في صنعاء، والقنصل الفخري بلجيكا، السيد زغلول بازارا، لما قدموه من مساعدة ثمينة للإعداد للبعثة وضمان حسن سيرها.

ألف - اعتبارات عامة

٣- سبق للخبرة المستقلة أن قامت بزيارة إلى البلد في عام ١٩٩٩، وتمكنت من معاينة أثر التغييرات الجارية: حرية تعبير أكبر للنساء، ومراعاة أكبر لأهداف حقوق الإنسان على مستوى الحكومة، وتصميم حقيقي على تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، والشروع، في عام ٢٠٠١، في عملية لتحقيق اللامركزية، وشعور ردهه العديد من المحاورين بأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ سوف تُعجل بعملية تحديث اليمن. إلا أن الوعي والتصميم على العمل لا يمكن إطلاقاً أن يحجبا الحقيقة: فالأرقام المتعلقة بالفقر المدقع لا تزال مرتفعة، والسلطات اليمنية لا تخفي الصعوبات التي تلاقيها في تمرير الرسائل المناسبة وإيجاد الوسائل الكافية لمواجهة الرهانات.

باء - التصميم على مكافحة الفقر المدقع واستراتيجية الحد من الفقر

٤- تزايد الفقر في اليمن بفعل الصراعات التي تعصف بالمنطقة، وتبلغ نسبة اليمنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر ٤٢ في المائة. ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت الحالة مأساوية: هبوط شديد في مستوى نشاط الموانئ، وصعوبات في القطاع النفطي، وبطالة تعانيها نسبة تناهز ٣٥ في المائة من القوى العاملة، وهبوط إيرادات السياحة بالتوازي مع الصورة السلبية التي تروجها وسائل الإعلام الدولية عن اليمن. ولقد أكد كافة أعضاء الحكومة تصميمهم على إنجاح استراتيجية الحد من الفقر المعتمدة في عام ٢٠٠٢. وحددت الاستراتيجية محاور العمل الأربعة التالية:

(أ) بلوغ معدل نمو مستقر يقوم على اقتصاد متنوع ويساهم في الحد من التفاوتات؛

(ب) تنمية الموارد البشرية من خلال التشديد على البرامج السكانية وتحسين خدمات الصحة والتعليم والتدريب؛

(ج) تعزيز الهياكل الأساسية، ونقل المياه والتصرف في المياه المستعملة ومياه المطر، والطرق والكهرباء؛

(د) حماية الفقراء والضعفاء بشبكة حماية اجتماعية كاملة.

٥- وقد تردد على جميع الأصعدة التأكيد على إعطاء الأولوية للتعليم، لا سيما تعليم الفتيات. وينبغي أن يسمح النظام التعليمي، في المقام الأول، بتهيئة المعلمين. ومن البدهي أن النهوض بحقوق النساء والفتيات يمكن أن يبدأ بهذه الخطوة. ولقد شرع في تنفيذ المراحل الأولى لهذا التغيير في قطاع التعليم.

٦- وسمح اجتماع مع اللجنة التقنية للمتابعة، التي تجمع بعض الوزارات إلى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص والمناخين الرئيسيين، بتوضيح الآلية التي وضعتها الحكومة لضمان أن تحظى الأولويات المحددة بكامل العناية اللازمة، وأن تعكس الميزانية هذه الأولويات وهي: الصحة، والتعليم، والمياه والإصحاح. ووضع نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط، السيد صوفان، هيكلًا تنظيميًا خاصًا، يجمع كل الكفاءات اليمنية بهدف تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، بما في ذلك أعضاء منتخبون في المجالس المحلية. وللجنة خمسة أفرقة عمل تُعنى بالتعليم، ونوع الجنس، والصحة، واللامركزية، والمجتمع المدني.

٧- ويتواصل جمع البيانات الإحصائية الذي شرع فيه في إطار إعداد استراتيجية الحد من الفقر، مع تحديث البيانات وإنشاء شبكة لمعرفة سوق الشغل تدعمها مؤسسات الأمم المتحدة التي حددت هذا الميدان بوصفه إحدى أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتعتبر المتابعة مقنعة وسوف تُحسن بإجراء إحصاء جديد للسكان في عام ٢٠٠٤، وهو إحصاء سيساعد أيضًا على تحديث البيانات المتعلقة بالفقر وتوزيعه الاجتماعي - الجغرافي. ومع ذلك، ترى الخبرة المستقلة أنه يمكن مراعاة نوع الجنس بشكل أكبر في الاستراتيجية.

جيم - حقوق المرأة

٨- أبدى رئيس الوزراء وجميع الوزراء إدراكهم لحالة المرأة اليمنية ولضرورة النهوض بها على وجه السرعة عن طريق إدخال تحسينات على الإطار التشريعي وتوفير سبل حماية فعالة من جانب المحاكم. وتبقى إجراءات التوعية، بما في ذلك من خلال التعليم، ضرورية للتغلب على طابع المحافظة الذي لا يزال يميز قطاعات محددة من المجتمع. ويرد وضع السجينات، الذي أشارت إليه الخبرة المستقلة في أعقاب الزيارة التي قامت بها في عام ١٩٩٩ بوصفه موضوعاً يبعث على القلق، ضمن الإصلاحات الجاري تنفيذها: فعلى سبيل المثال، يمكن للمحتجزات من الآن فصاعدًا، الحصول على ترخيص لمغادرة السجن لوحدهن، ويمكن أن يوفر لهن في بعض السجون التدريب والمساعدة على إعادة الاندماج.

٩- وترد الأمية في صفوف النساء بوصفها عامل الفقر الخطير الأول في اليمن، وإن سجل معدل الالتحاق بالمدرسة تحسنًا ملموسًا بفضل بناء المئات من المدارس في القرى. وفي المناطق الريفية، لا تتعدى نسبة الفتيات اللاتي يتابعن التعليم الابتدائي ٢٩,٧ في المائة. ومع ذلك، ينبغي أن تعزز برامج التعليم آفاق الحصول على وظيفة عن طريق إكساب قدرة مهنية حقيقية. وينبغي أن تصب كل الجهود، حسب رأي رئيس الوزراء، في اتجاه تغيير حالة التعليم في اليمن، وعلى المسؤولين الدينيين أن يساهموا في ذلك من خلال رسائل إيجابية. ولاحظت الخبرة المستقلة أنه تم توحيد التعليم الديني (٣٥٠.٠٠٠ طالب) والتعليم العام (٤,٥ مليون طالب)، وأن كل المدرسين يخضعون لسلطة وزارة التعليم وحدها.

١٠- وسمح كل لقاء بالتأكيد على أهمية خفض معدل المواليد (٤٣,٣ ولادة لكل ١٠٠٠ ساكن) ولكن أيضاً معدل وفيات الرضع المرتفع (٧٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة). ويبلغ معدل النمو الديموغرافي في اليمن نسبة ٣,٥ في المائة، ولا يزال تعدد الزوجات شريعياً، وتعد كل أسرة ٧,٤ أشخاص في المتوسط. وبالتالي، فإن أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم الفقر المادي معروف من الجميع.

١١- وتعتبر التشريعات المعمول بها في ما يتعلق بالمرأة مقبولة، وإن كانت قابلة للتحسين، إلا أن الضغط الذي يمارسه الفكر المحافظ على المجتمع قوي جداً. والحق في العمل معترف به، ولكن لا يجري إعماله في أغلب الأحيان. والأحداث بعيدة كل البعد عن الواقع الشرعي، ويصعب على النساء الوصول إلى المحاكم. وأدت إعادة توحيد اليمن في عام ١٩٩٠ إلى تراجع حقوق المرأة مقارنة بالحقوق التي منحتها إياها الجمهورية الديمقراطية الشعبية اليمنية سابقاً (عدن). فلقد ألغي قانون الأسرة التقدمي الذي وضعته الجمهورية الديمقراطية، واستعيز عنه في كامل أنحاء البلاد بنظام رجعي للأحوال الشخصية كان معمولاً به في الجمهورية العربية اليمنية (صنعاء). وحدثت تعبئة للنساء لم تفلح في منع هذا التراجع. ويمثل عدم وجود جزاء حقيقي في حالة العنف الزوجي أسوأ أشكال انتهاك حقوق المرأة: فالعقوبة المألوفة لا تتعدى غرامة زهيدة. وبالمثل، غالباً ما تبدي المحاكم، في حالة قتل امرأة، رافة غير مقبولة، بالرغم من شدة العقوبات التي ينص عليها القانون.

١٢- ويتألف المجلس الوطني للمرأة من نساء هن انتماءات سياسية متنوعة ويمثلن الفئات الاجتماعية المتعلمة؛ وتعمل عضوات المجلس في الوزارات، والأحزاب، والتعليم، والجمعيات. ويمكن أن يشكل المجلس أداة ممتازة لاستراتيجية تهدف إلى تنمية حقوق المرأة اليمنية. ويضم المجلس ٤٥ موظفاً، وهو خاضع إدارياً لإشراف المجلس الأعلى للشؤون النسائية.

١٣- وإلى جانب المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يمثل الحد من معدل المواليد، واستخدام الحصص في هياكل صنع القرار وفي المؤسسات، مثل مجلس النواب، ومجلس الشورى، والمجالس المحلية، أهم الأهداف التي تسعى إليها عضوات المجلس الوطني للمرأة. ومن الواضح أن المجلس مؤسسة مبتدئة يفترض أن تعتمد على دعم الجميع.

١٤- وتعي عضوات المجلس الوطني للمرأة أن الظروف مواتية للارتقاء بحقوق المرأة. ويعتبرن أنهن يحظين بعناية الحكومة مع وزيرة حقوق الإنسان ورئيس الوزراء، وينوي هذا الأخير مساندة الحملة ضد العنف الذي يستهدف المرأة. وفضلاً عن ذلك، تبذل الحكومة جهوداً لمكافحة الأمية (٩٠ في المائة من نساء الأرياف). كما يقوم المجلس بحملة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، وهي ممارسة نادرة الحدوث في اليمن ويعاقب عليها القانون. كما أن المجلس يشترك مع اللجنة التنفيذية لمتابعة استراتيجية الحد من الفقر لضمان مراعاة مصالح المرأة.

١٥- وتعرب الخبرة المستقلة عن سرورها لاجتماعها بالأمانة العامة لجمعية تقوم بعمل رائع. فلقد أنشأت مؤسسة "AIDS Human Rights Foundation"، منذ فترة، خطأً هاتفياً مفتوحاً يمكن من خلاله للنساء في اليمن الاتصال بأشخاص مختصين والكشف لهم عن شواغلهم، بما في ذلك في ما يتعلق بانتهاك حقوقهن. كما تسمح المعلومات المجمعة عن طريق هذا الخط بمعرفة حالة النساء المضطهدات معرفة أفضل. وتعتبر الخبرة هذا الخط الهاتفي المفتوح مشروعاً ذا منفعة عامة يستحق كل العناية والدعم من لدن السلطات، بشرط الحفاظ على طابعه

المستقل والسري، وهو السبيل الوحيد للحفاظ على ثقة النساء الضعيفات. كما تنشط الجمعية بذات الحماس من أجل حقوق المعوقين حركياً الذين يستخدمون الكرسي النازل وتقوم بالعديد من المبادرات لضمان الاعتراف بحقوقهم في الحركة من جانب المسؤولين عن التخطيط العمراني والمهندسين المعماريين الذين يصممون المباني العامة أو الفنادق الجديدة.

دال - الارتفاع المفرط لمعدل المواليد

١٦- يندرج خفض معدل المواليد ضمن الأهداف التي ذكرها جميع المسؤولين اليمينيون الذين التقت بهم الخبرة المستقلة. كما يشكل الهدف الرئيسي لليكنيات اللائي يواصلن جهدهن لإعمال حق المرأة في التعليم ومحو الأمية بصورة عامة، ذلك أنما تمثل أنجع الوسائل لإحاطة المرأة بالأخطار التي ينطوي عليها تعدد الحمل وتمكينها من الوصول إلى وسائل منع الحمل للمساعدة بين الولادات.

١٧- وشدد السيد صوفان، نائب رئيس الوزراء، المكلف بالتنمية، بشكل خاص، على الصلة بين جهوده، وتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، والضرورة القصوى لإعطاء النساء الوسائل التي تكفل لهن الحد من الولادات. وسمح مؤتمر وطني بشأن وضع سياسة لتحديد النسل بتعبئة الرأي العام والتغلب على بعض التحفظات، من خلال شرح المعوقات الاقتصادية التي يواجهها البلد. ويتمثل التحدي من الآن فصاعداً في المحافظة على هذا الالتزام، وذلك بأن تتاح للرجال والنساء وسائل منع الحمل التي يختارونها ومصادر المعلومات المناسبة. وهذا يمر أيضاً عبر تعليم النساء، ووعيهن بحقوقهن.

هاء - مجتمع مدني نشيط

١٨- إن الحكومة، انطلاقاً من تمسكها بالخيار الديمقراطي الذي أقدمت عليه عام ١٩٩٠، تشجع تنوع الجمعيات وتشركها في تنفيذ العديد من البرامج التي وضعتها لصالح الفقراء. ولقد تمكنت الخبرة المستقلة أثناء الاجتماعات البناءة المتعددة من الالتقاء بممثلي بعض الجمعيات التي يبلغ مجموعها ١٩١ ٣ جمعية، منها زهاء ٧٠٠ جمعية تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان أو فئات محددة من المجتمع. وتسيطر "جمعية الإصلاح" على قطاع الجمعيات الذي أخذ في النمو منذ عام ١٩٩٠. وتستفيد هذه الجمعية من الشعور الديني القوي لدى اليمينيون والتزامهم بما يملئهم الواجب الديني من تضامن مع أكثر الناس فقراً. ولقد وضعت جمعية الإصلاح، شأنها في ذلك شأن عدد متزايد من الجمعيات المحلية الأخرى، برامج عديدة في شتى أرجاء البلاد، وتعتمد تدريجياً نهجاً للتنمية على المدى الطويل بدلاً من العمل الخيري الصرف، وذلك تمهيداً مع هدفها المتمثل في تحقيق الإصلاح الاجتماعي. وبناء عليه، فإنها تشدد كثيراً على حق السجناء، وتنشط في مجال الصحة (شبكة مستشفيات) وتدير مستشفى لعلاج الأمراض النفسية يتسع لـ ٢٠٠ سرير. كما تملك هذه الجمعية دوراً للأيتام توفر الرعاية لـ ١٦ ٠٠٠ طفل.

١٩- وتساهم جمعيات عديدة في الدور المتنامي للمرأة في برامج الإدماج المهني والاقتصادي، وفي نشر رؤية أكثر انفتاحاً لدور المرأة في المجتمع. ويجب، حسب قول جمعيات كثيرة، تشجيع المرأة على الذهاب إلى المستشفى قبل ولغرض الولادة (وهو ما لا تفعله حتى الآن)، والالتحاق بالمدرسة، وإن كانت التكاليف المقترنة بذلك (الحصول على شهادة الميلاد واقتناء الزي) باهظة للغاية، والمطالبة بحقوقها في كل الظروف. وفي نهاية المطاف،

ينبغي أيضاً أن تُمثل المرأة اليمنية تمثيلاً أفضل بكثير على مستوى القيادة السياسية والاقتصادية للبلد، كما ينبغي أن يكون عليه الحال في أي ديمقراطية.

٢٠- ويمكن الإحساس بأجواء الحرية داخل الجمعيات، وتدرك معظم هذه الجمعيات تصميم الحكومة على تنمية التعددية والمشاركة في سبيل مواصلة تعزيز الديمقراطية.

٢١- واستقبل الخبرة المستقلة أعضاء من المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لجمعيات المعوقين الذي يرأسه الأستاذ محمد ناصر حميد من جامعة صنعاء. وكان كل شخص من الحضور يمثل جمعية محددة (المعاقون حركياً وذهنياً، والصم، والمكفوفون، والبكم، وجرحى الحرب)؛ وتعد جمعية ضحايا الألغام والمتفجرات إحدى أكثر هذه الجمعيات نشاطاً. ويدير الاتحاد صندوقاً عاماً تموله ضرائب متنوعة (السجائر وتذاكر الطائرة) لتوزيع علاوات العجز، والإعانة على إعادة التأهيل واستئناف العمل. ويسعى الاتحاد إلى إدماج المعوقين قدر الإمكان عن طريق العمل، وأسفر سعيه عن اعتماد قانون يخصص نسبة ٥ في المائة من الوظائف العمومية للمعوقين؛ كما ينشط الاتحاد في مجال مكافحة التمييز. ومع ذلك، يدرك قادة الاتحاد أن جهودهم لا تزال غير كافية لتلبية كل الاحتياجات، لا سيما في المناطق الريفية.

٢٢- ويتعرض المعوقون أحياناً لسوء المعاملة في السجن، وثمة إجراءات محددة خاصة بالسجون، وبوجه خاص لصالح المعوقين ذهنياً الذين يحظون منذ فترة قصيرة بعناية المجلس الأعلى للصحة العقلية. وتبقى التعويضات والأعضاء الاصطناعية المتاحة غير كافية لتلبية احتياجات جرحى الحرب الكثيرين. ويضطلع الاتحاد بنشاط مكثف في إطار التعبئة الدولية من أجل وضع اتفاقية دولية لتعزيز حقوق المعوقين تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢٣- وتمكنت الخبرة المستقلة من الاطلاع على دراسة أولية لأثر مشروع إنمائي مجتمعي نُفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في خمس مناطق في البلد. وتبين الدراسة التي أجريت في ميناء مخا فائدة هذا النهج القائم على المشاركة الذي يهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية والفرص المحلية لتوليد الدخل، بما في ذلك لصالح المرأة. وبالاعتماد على جمعيات محلية تشجع على العمل مع المجالس المحلية المنتخبة، سيتمكن هذا المشروع الابتكاري من كسب خبرة مفيدة لتحديد طريقة يمكن للسلطات اليمنية أن تعممها فيما بعد.

واو - شبكة الحماية الاجتماعية

٢٤- أقامت الحكومة اليمنية منذ منتصف التسعينات شبكة متزايدة الكثافة والفعالية لحماية المواطنين المعوزين والضعفاء، جرى تعزيزها فيما بعد في إطار استراتيجية الحد من الفقر. وتقوم هذه الشبكة، التي تمولها الموارد المحلية والخارجية المقدمة من الجهات المانحة، على فكرة مزدوجة: ضمان الحد الأدنى الحيوي للأشخاص الضعفاء غير القادرين على الحصول على عمل أو المعيلين لأسرة، من جهة، وتشجيع تنمية المناطق الريفية الفقيرة المعزولة من خلال أنشطة هادفة وتوفير المهارات المهنية، من جهة أخرى. وتمكنت الخبرة المستقلة من الاطلاع بوجه خاص على الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الحماية الاجتماعية، وصندوق التنمية الاجتماعية، وكذلك مراكز الأسرة المنتجة. ولم يسمح لها الوقت بمواصلة استقصاءاتها فيما يتعلق بعناصر أخرى من هذه الشبكة، مثل صندوق النهوض بالزراعة والصيد البحري أو مشروع الأشغال العامة. ولاحظت الخبرة كيف أن الشبكة تتطور تدريجياً

لمراعاة عملية اللامركزية التي تشمل النظام الإداري والسياسي مع انتخاب المجالس المحلية للدوائر والمحافظة. وهذا التطور إيجابي ومن شأنه أن يفسح المجال لاتباع نهج أكمل إزاء حالات الفقر، وأن يتيح إمكانيات للتحرّك وإدخال التعديلات اللازمة على وجه أسرع.

٢٥- ويمثل صندوق الحماية الاجتماعية أهم إنجاز حققه اليمن في مجال مكافحة الفقر. ويشرف على إدارة الصندوق السيد الأرحي، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل. ولقد أنشئ الصندوق في عام ١٩٩٦ بالتزامن مع إنشاء مجموعة من الصناديق أو المشاريع المصممة لمساعدة المجموعات السكانية الفقيرة في البلد، في الوقت الذي كانت تتخذ فيه الحكومة تدابير لإصلاح الاقتصاد الكلي أثرت بوجه خاص على الدخل (إلغاء الإعانات، وارتفاع أسعار الخدمات العامة) أو العمل (الخصخصة وإعادة الهيكلة).

٢٦- وفي إطار اللامركزية، تُمنح الأموال التي تُخصص لكل دائرة بحسب مستوى الفقر فيها إلى عدة فئات من الأشخاص الضعفاء، غالبيتهم من النساء، بالتعاون مع السلطات المحلية، ولكن حسب معايير تحدد على مستوى الدولة. واقتضت الأمور تنظيم الرقابة، التي يدرك وزير الشؤون الاجتماعية أنها قابلة لمزيد التحسين. ولكن التجربة تعتبر في هذا الطور نجاحاً كبيراً، بحيث يتوخى الاتحاد الأوروبي، صواباً، زيادة مساهمته لمؤسسة تقدم معونة ثمينة للذين يتلقونها.

٢٧- ويمنح صندوق الحماية الاجتماعية ١ ٠٠٠ ريال في الشهر (ما يناهز ٥,٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لكل شخص معدم الحال في البلد، بالإضافة إلى مبلغ ٥٠٠ ريال عن كل طفل، مع سقف حد بمبلغ ٢ ٠٠٠ ريال. ويهدف هذا المبلغ الزهيد إلى حث الأفراد على قبول أي عمل بأجر يزيد على مبلغ الإعانة. ويؤيد وزير الشؤون الاجتماعية إشراك المجالس المحلية في تحديد الأشخاص المؤهلين للحصول على المعونة. ويعني بالتحقيق وباختيار المستفيدين الأخصائيون الاجتماعيون في الوزارة، لا السلطات المحلية، ويقترح هؤلاء أسماء. وتُعتمد في هذا الصدد معايير صارمة: وهنالك ٥٥٠ ٠٠٠ حالة، ولكن ما من شك أنه يتعين توخي زيادة عدد المستفيدين. وتشارك الجمعيات في تحديد المستفيدين ودفع المعاشات بالتعاون مع إدارة البريد. ويتعاون صندوق الحماية الاجتماعية أكثر فأكثر مع مؤسسات أخرى من القطاع الاجتماعي كيما يتسنى للأشخاص القادرين على العمل تلقي تدريب، وتعلم القراءة والكتابة، أو الحصول على تمويل للاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل.

٢٨- وفيما تقدر الخبرة المستقلة الجهد الذي تبذله السلطات اليمنية والجهات المانحة لتمويل صندوق الحماية الاجتماعية، وضمان حسن إدارته، فإنها تلاحظ أن مبلغ الإعانة الضعيف لا يكفي من دون شك حتى لتلبية الحق الأساسي في الغذاء. وتدعو إلى بحث هذه المسألة بعناية.

٢٩- ويحصل صندوق التنمية الاجتماعية، الذي اعتُمدت مرحلته الثالثة في عام ٢٠٠٣، على التمويل أساساً من الجهات المانحة الأجنبية (البنك الدولي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، والتعاون الثنائي لعدة بلدان) مع قسط متزايد تساهم به ميزانية دولة اليمن. وخلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣، أنجز الصندوق ٣ ٣٠٠ مشروع وبنوي إنجاز ٤ ٤٠٠ مشروع أثناء مرحلته الثالثة، بميزانية إجمالية تبلغ ٣٤٠ مليون دولار.

٣٠- ولصندوق التنمية الاجتماعية نظام أساسي خاص يضمن له الاستقلالية المالية وشروطاً تتعلق بتوظيف وإدارة الموظفين، مختلفة عن القانون الذي ينظم الوظيفة العمومية، ولكنها تجعل منه قطباً للفعالية والابتكار في مجال الإدارة والتفاعل مع كل الشركاء من القطاع الخاص (مستشارون أفراد، ومؤسسات بناء صغيرة) وقطاع الجمعيات. وتوزع أنشطة الصندوق بين ثلاثة قطاعات:

(أ) التنمية المجتمعية: يهدف هذا القطاع إلى تحسين ظروف المعيشة (الماء، والتعليم، والصحة، والطرق، وحماية التراث أو البيئة) في ما يقارب ١١٨ ٠٠٠ تجمع حيث يعيش ١٩ مليون ساكن، ٧٥ في المائة منهم من سكان الريف؛

(ب) تنمية المؤسسات البالغة الصغر عن طريق دعم جمعيات وسيطة تشرف، لحساب الصندوق، على إدارة أنشطة القروض الصغيرة؛ وتندرج المرحلة الثانية من برنامج "ميكروستارت" لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ضمن هذا القطاع؛

(ج) تعزيز القدرات وتقديم الدعم المؤسسي لجمعيات وتعاونيات المزارعين والصيادين، والمجالس المحلية، والمستشارين المكلفين بإعداد ومراقبة أنشطة الصندوق مشاريعه.

٣١- وبأشر صندوق التنمية الاجتماعية أنشطة نموذجية في مناطق محددة لاستكشاف أفضل السبل لتقديم الإعانة للمناطق الريفية الأكثر عزلة، التي يعاني سكانها أحياناً، وبالإضافة إلى ذلك، من التمييز الاجتماعي. وسوف يتيح التوسيع المتوخى في إطار المرحلة المقبلة رفع نسبة النساء اللاتي يدرن مشروعاً إلى ٥٠ في المائة. والجهات المانحة راضية عن هذا الأمر، وتأمل اليمن حدوث تطور كبير في الوسائل.

زاي - وزارة حقوق الإنسان

٣٢- أمكن للخبرة المستقلة الاضطلاع ببعثتها بالتعاون الوثيق مع الوزارة الجديدة ومع الوزيرة، السيدة السوسوا، التي تقلدت وظائفها منذ شهور قليلة فقط. ولقد جرى حل أمانة الدولة لحقوق الإنسان سابقاً، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اللذين كانا قائمين بالتوازي، ونُقل موظفوهم إلى الوزارة الجديدة. وتأمل الوزيرة أن تؤدي الوزارة دور مؤسسة للدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال تلقي شكاوى المواطنين ورفعها إلى القضاء عند الضرورة.

٣٣- وتود الخبرة المستقلة أن تذكر، مع ذلك، بأن هذه النوايا التي تستحق الثناء لا تلي المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس) التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتحث الخبرة السلطات اليمنية على توخي إنشاء مؤسسة مستقلة، تاركة للوزارة أمر التركيز على تعزيز القدرات وإدماج حقوق الإنسان في جميع قطاعات النشاط الحكومي.

٣٤- إن النتائج المحرزة في ميدان حقوق الإنسان والمشاريع التي حددتها الوزيرة جديدة باهتمام لجنة حقوق الإنسان: تقدم هام فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، وبدعم حقوق المرأة، وبزيادة حضور المرأة في الإدارة، وبوجه خاص في جهاز القضاء. فهناك ٤٧ قاضية في اليمن وتعتزم الوزيرة أن تقدم لهن دعمها الكامل. ويتمثل جانب آخر من العمل المضطلع به في تقصي ظروف الاحتجاز في السجون والتأكد بصورة منتظمة من أن جميع

المحتجزين يتمتعون بحماية القانون. وإن العلاقة بين الفقر المدقع وحقوق الشخص مفهومة تماماً. فمفتاح الفقر المدقع يكمن في معدل المواليد المفرط الذي يقترن بالأمية، وهو مرتبط بعدم التسليم بدور المرأة في المجتمع اليمني وحقوقها في المساواة أمام القانون.

٣٥- وإن الضغط الاجتماعي السلبي الذي يمارس على المرأة هو الذي يجعل من الصعب وصولها إلى التعليم والصحة. وتسهر الوزارة أيضاً على ضمان حرية الصحافة والتعبير للسلطات المحلية. وتعد لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة وتتوخى المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولقد بادرت الوزارة بفتح حوار واسع النطاق والتقت بالمجموعات الدينية بهدف شرح توجهاتها والإنصات لأي اعتراضات ممكنة. وإن الوزارة جديرة، لما تتحلى به من شجاعة، بالحصول على دعم المجتمع الدولي.

حاء - اللقاءات مع النساء الفقيرات

٣٦- تمكنت الخبرة المستقلة، خلال اللقاءات العفوية التي جمعتها بنساء فقيرات التفتحن أثناء تنقلاتها، من تقدير مدى ضحالة المعلومات المتاحة للفقراء فيما يتعلق بنظام المعونة الاجتماعية الذي يمكنهم الانتفاع به. ومن الواضح أن هنالك نقصاً في الاتصال بالسكان الأميين (كالكناسين والمتسولين) أو الذين يعتبرون أنهم محكوم عليهم بالاستبعاد.

٣٧- والعبرة الأخرى المستخلصة من هذه اللقاءات المرتجلة هي أن المؤسسات التي تُعد الأقرب من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هي الجمعيات وليست المؤسسات العامة.

طاء - برنامج الأحوال المدنية

٣٨- تمكنت الخبرة المستقلة، أثناء اتصالاتها مع الجمعيات، من تقدير مدى الوعي بالحاجة إلى نظام أحوال مدنية مستكمل ويمكن الوصول إليه كيما يتسنى للجميع التمتع بحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بتسجيل المواليد، تبعث الحالة في اليمن على القلق، وينعكس ذلك على ميادين عديدة (الجهل بالحالة الديموغرافية الحقيقية، وتنقلات السكان، والاحتياجات المطلوب تلبيتها في ما يتعلق بتخطيط الخدمات في المناطق الريفية).

٣٩- وإذا وضعت امرأة في المستشفى، وهذه حالة نادرة، فإنها تحصل على وثيقة تخول التصريح بالمولود الجديد والحصول على شهادة ميلاد لازمة للتسجيل في المدرسة، ولكن بشرط أن يكون الشخص الذي يسجل الطفل حائزاً لبطاقة هوية ولدفتر العائلة. وتُصدر كل هذه الوثائق مقابل مبلغ ٥٠٠ ريال (نحو ٢,٧ دولار)، وهو مبلغ مرتفع بالنسبة للعائلات الفقيرة، وهذا يفسر عدم تعجلها لتسجيل المواليد. ويتحمل الأطفال المحرومون من التعليم، وغالبيتهم من البنات، نتائج قرار فرض كلفة عالية على هذه الوثائق. ويتعين أيضاً إقناع الرجال بأن زوجاتهم هن الحق في بطاقة هوية، لأنهم غالباً يرفضون أن تستخرج زوجاتهم هذه البطاقة.

٤٠- ويُعتبر تعدد قواعد البيانات الإلكترونية التي يعوزها الربط الكافي جانباً سلبياً لنقص التنسيق بين إدارات الحكومة. فهناك، علاوة على قاعدة البيانات الوطنية الخاصة بالأحوال المدنية التي تديرها وزارة الداخلية التي تسند رقماً وطنياً للهوية، السجلات الانتخابية التابعة للجنة العليا للانتخابات، وسجل موظفي وزارة الخدمة

المدينة، وسجل المستفيدين من معاشات صندوق الحماية الاجتماعية. وتنفق الحكومة مبالغ كبيرة لصون كل هذه القواعد المنفصلة، وأصبحت تجهد لتمويل مشروع الأحوال المدنية ذي الأولوية.

٤١- وأذنت وزارة الداخلية للخبرة المستقلة بزيارة مباني مقر البرنامج الحالي، ذي الأداء المميز، الذي يستخدم أحدث التقنيات. وشدد الجنرال البرهاوي على فوائد البرنامج: العلم بوجود المولود عند ولادته، واحترام حق التصويت، ومكافحة التزوير الانتخابي. وتشدد الجمعيات، شأنها في ذلك شأن مسؤول وزارة الداخلية، على السعر المرتفع جداً لوثائق الهوية، الذي لا يزال في غير متناول الأسرة الفقيرة، والذي تنضاف إليه كلفة النقل إلى مراكز الدوائر بالنسبة لسكان الريف. ويمكن أن يمثل تخفيض تكاليف وثائق الأحوال المدنية عاملاً هاماً للتقدم، بهدف حفز التعليم الإجباري على سبيل المثال؛ ولكن يجب التوصل إلى خفض سعره، وهذا أمر يقتضي توفير موارد مالية إضافية.

الخلاصة

٤٢- أحاطت الخبرة المستقلة علماً بالنقاط التالية:

اليمن بلد يريد أن يطبع سياساته بطابع حقوق الإنسان، وقد وضع مكافحة الفقر في مركز أنشطة السلطات العامة الوطنية والمحلية، وتوجد لديه رؤية واضحة للصعوبات القائمة؛

تعد الجمعيات ظاهرة جديدة في اليمن، وتسيطر على هذا القطاع جمعية رئيسية هي "الإصلاح"؛

أهمية تجربة اللامركزية: تعمل السلطات المحلية بصورة نشطة، وتطالب بحصة أكبر في مجال مكافحة الفقر؛ يجري تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر التي تجند كل القوى النشطة في الإدارات في إطار لجنة متابعة تقنية نشطة؛

الأهمية المطلقة لسياسة سكانية تهدف إلى خفض المواليد وتخص النساء والرجال، مع تحديث الخطاب الديني التقليدي؛

نقصان المعونة الخارجية أو عدم كفايتها بالمقارنة بالبلدان ذات مستوى التنمية المكافئ، وإن كان الدعم الكبير المقدم لصندوق التنمية الاجتماعية يحظى بالتقدير؛

إعداد ممتاز لبرنامج حديث جداً يتعلق بالأحوال المدنية، غير أنه يبقى مكلفاً (٥٠٠ ريال للوثيقة)، وبالتالي في غير متناول الفقراء. ولا يزال بعض الرجال يرفضون أن تحصل زوجاتهم في على بطاقة هوية.

يبدل اليمن جهوداً كبيرة لإبداء التزامه بحقوق الإنسان وحمايتها: المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإعداد للمصادقة على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المذكورة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

التوصيات

٤٣ - إن الخبرة المستقلة

تشني على الحكومة اليمنية للجهود التي تبذلها في إطار تنفيذ برنامج الأحوال المدنية؛
وتؤكد على التقدم المحرز فيما يتعلق بوضع المرأة في السجون اليمنية منذ الزيارة التي قامت بها في عام ١٩٩٩؛

وتشني على الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان لشجاعتها واستعدادها للحوار من أجل التصدي للظلمة.

٤٤ - وتوصي الخبرة المستقلة الحكومة اليمنية بالقيام بما يلي:

مواصلة الجهود من أجل الاعتراف بحقوق المرأة، عن طريق مساندة الحملات المناهضة للعنف، واعتماد قانون يحدد حصصاً للتمثيل في البرلمان وفي المجالس المحلية؛

إعادة إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، بما يتيح لوزارة حقوق الإنسان التركيز على التحقيق والتنسيق؛

إيلاء الأولوية لمكافحة الأمية في صفوف النساء وخفض معدل المواليد؛

تجسيد نيتها التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

مواصلة تعزيز الدور المنوط بالسلطات المحلية في مكافحة الفقر، مع الرصد الكافي على الصعيد الوطني؛

تطوير برنامج الأحوال المدنية الذي تشرف عليه وزارة الداخلية، والممتاز بالفعل، كيما يتسنى الوصول إليه لأكثر عدد ممكن من الأفراد مقابل كلفة لإصدار الوثائق تقل عن ٥٠٠ ريال.

٤٥ - وتوصي الخبرة المستقلة مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في اليمن والجهات المانحة الأخرى بالقيام بما يلي:

أن تتوخى تقديم معونة مباشرة للمجلس الوطني للمرأة؛

أن تواصل دعمها لصندوق الحماية الاجتماعية عن طريق زيادة الوسائل المتاحة؛

أن تقدم الدعم المالي لبرنامج الأحوال المدنية كيما يتسنى الوصول إليه بكلفة أقل ويصبح إجبارياً للرجال والنساء والأطفال؛

أن تواصل دعمها لتعزيز القدرات المحلية، بما في ذلك عن طريق قصر الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الدوليين على الحد الأدنى الضروري؛

وتطلب إلى الاتحاد الأوروبي زيادة دعمه لصندوق الحماية الاجتماعية كيما يرتفع عدد المستفيدين (الزيادة المرجوة هي ١٠ ٠٠٠ حالة في السنة) والمبلغ الذي يصرف لكل مستفيد.

٤٦ - وتطلب الخبرة المستقلة إلى الأمين العام أن يحرص على أن تكون هياكل الأمم المتحدة مطلعة على الجهود التي يبذلها اليمن، وأن تلقى هذه الجهود التشجيع على أعلى مستوى.

٤٧ - وتوصي الخبرة المستقلة المنظمات غير الحكومية الدولية بمواصلة دعمها المكثف للجمعيات اليمنية بمختلف أنواعها، لا سيما جمعيات المعوقين والجمعيات التي تعنى بحقوق المرأة.

مرفق

قائمة الأشخاص الذين التقت بهم الخبرة المستقلة

التقت الخبرة المستقلة، أثناء بعثتها، بالأشخاص التالي ذكر أسمائهم: رئيس الوزراء، السيد عبد القادر بجمال، ونائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي، السيد أحمد صوفان، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل، السيد عبد الكريم الأرحي؛ كما التقت في مناسبات عديدة بالسيدة أمة العليم السوسوا، وزيرة حقوق الإنسان. ومن بين المسؤولين الآخرين، التقت الخبرة المستقلة بمعاون الوزير المكلف بالتعاون الدولي لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، السيد هشام شرف عبد الله، وزميله، السيد يحيى المتوكل، المستشار ورئيس وحدة متابعة استراتيجية الحد من الفقر. وفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التقت بالسيد علي صالح عبد الله، معاون الوزير، والسيد غازي عبد الله عبد الرب، المدير العام للبرنامج الوطني للدراسات الاستقصائية المتعلقة بسوق العمل، والسيد محمد صالح النمر، المدير العام للبرنامج الوطني للإغاثة الاجتماعي والأسرة المنتجة، والسيد قاسم أحمد خليل، نائب مدير صندوق الحماية الاجتماعية، والسيد عبد السلام قاسم، المدير العام لمشروع الأشغال العامة، والسيد نايف الحيدري، مدير برنامج مكافحة الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والسيد رشيد علي النصيري، المدير العام المكلف بشؤون المرأة والطفل والمعني باندماج المرأة في عملية التنمية. وقامت بزيارة مميزة إلى المقر الوطني للأحوال المدنية في وزارة الداخلية بقيادة المسؤول عن المقر، الجنرال الباروي. كما التقت البعثة بأعضاء من المجلس الوطني للمرأة والمكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لجمعيات المعوقين الذي يرأسه السيد محمد ناصر حميد، وممثلين عن جمعيات تنشط من أجل النهوض بالمرأة وتعزيز حقوق الإنسان: السيدة رجاء مصبح (مؤسسة AIDS Human Rights Foundation)، والسيدة بسمة القباطي (المنظمة الاجتماعية لتنمية الأسرة)، والسيدتين فتحية برهان وعبير هاشم العبسي (جمعية تقوية دور المرأة الاقتصادي)، والسيدة أمة العليم الديلمي (مركز النهوض بالمرأة)، والسيد عبد الوهاب الأنسي ويحيى حسن الدبعي (الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية - الإصلاح). وعلاوة على ذلك، تمكنت الخبرة المستقلة من عقد لقاءات مع الأشخاص التالي ذكر أسمائهم من مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في اليمن: السيد معين كريم، نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم بالنيابة، والسيد غلام ايزاك صاي، الممثل المقيم المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد عبدو سيف، المسؤول عن برنامج مكافحة الفقر لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة شانتي ريزال، من البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان، والسيد جان برنار ديمليتو وإيريك ديشنماكر، من وفد الاتحاد الأوروبي القادم من الأردن لتقييم التعاون مع اليمن.

— — — — —